

أجمع المشاركون في ندوة «الانباء» «قضية المعاقين.. الأزمة والحلول» على ان تطبيق قانون المعاقين بكامل نصوصه وتفعيل الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت ضرورة لتغيير واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت، لافتين إلى أنه بالرغم من ان الكويت وفرت الكثير من احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة إلا أنه هناك الكثير من القصور في الدعم الحكومي لهذه الفئة، لافتين إلى خطورة اختزال دعم القضية الأشخاص ذوي الإعاقة في الدعم المادي في غياب البحث العلمي والتشخيص الإجرائي المقتن. وأوضح المشاركون إلى أن الدمج المجتمعي للمعاقين من أهم محاور استفادة المجتمع من طاقاتهم الإبداعية، محذرين من مخاطر العزل الاجتماعي لهذه الفئة، إلا أنهم اختلفوا حول تطبيق مفهوم الدمج ما بين مؤيد لفكرة الإسراع بتطبيق الدمج الكامل والداعين إلى التآني في تطبيقه، مشيرين إلى أن التوعية تحتاج لتكاتف مجتمعي وتضافر الجهود وعلى وسائل الإعلام الابتعاد عن الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة. واتفق المشاركون على ضرورة دعم السلطين التنفيذية والتشريعية لقضية المعاقين من خلال تطبيق القانون والاتفاقيات الدولية. «الانباء» ناقشت مع المختصين واقع وهموم المعاقين، فإلى التفاصيل:

ادار الندوة واصدا للنشر: أسماء دياب

ندوة «الانباء» «قضية المعاقين.. الأزمة والحلول»: تطبيق قانون المعاقين



أمل السايير

الإعاقة في المجتمعات ضرورة للإشكالية في الكويت تكمن في ضعف الثقافة المجتمعية في مناح كثيرة وخصوصا مجمعين للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظتي الأحمدى والجهراء بتكلفة 30 مليون دينار للمجمع الواحد في حين أن القانون يطالبنا بدمجهم، مشددا على أن الدمج يوفّر على الدولة مبالغ مالية كبيرة.

وعن الجهة التي يجب أن تتحمل مسؤولية نشر التوعية وتحديد محتواها، أشار رئيس الجمعية الكويتية للدسلسكيا وعضو الهيئة العامة لشؤون الإعاقة محمد القطامي إلى أن التوعية الخاصة بكل إعاقة لها ترتيباتها الخاصة ومحتواها الذي يخدم أهدافها، فالوعي الخاص بالصمم يختلف عن التوعية الخاصة بالمكفوفين وهكذا، لافتا إلى ضرورة وجود حملات توعية مدروسة بأهداف محددة وتخصص لها الميزانيات وتستهدف المقاق نفسه أو المحيطين به أو المجتمع ككل، مشيرا لتجربة هامة جمعتهم مع شركة مشاريع الكويت خصص لها مليون دينار كميزانية ولم تكن توعية تخص المجتمع الكويتي فقط ولكن لأي مجتمع آخر، موضحا أن المصابين بالدسلسكيا على سبيل المثال هم أكثر ناس يضررون المجتمع إذا لم يجدوا العناية اللازمة وأكثر ناس ينفقونه إذا وجهت لهم الرعاية المناسبة وبالتالي التوعية ليست لمصلحة المصاب ولكن لمصلحة المجتمع كاولوية.

إلى ذلك أكدت رئيس برنامج المرأة والتنمية الاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سحر الشوا أن من أهم أسباب تواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عالميا هو تنمية وبناء القدرات البشرية، أما في الكويت فتركيزنا ينصب على بناء القدرات والتوعية، لافتا إلى أنه فيما يتعلق بالتوعية للأشخاص ذوي الإعاقة فهي على أكثر من مستوى منها توعية الناس بصفة عامة وتوعية أهل المقاق وكيفية تعاملهم معه وتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وإعطائهم مزيدا من الثقة في أنفسهم وجعلهم أشخاصا قادرين على العمل والمشاركة والإنتاج، فضلا عن توعية الإعلاميين بالسبيل المناسبة لتناول القضية حتى تعود بمرود إيجابي وليس عكسيا، مبينة أن كل هذه الجهود في مجملها تهدف وتصب في صالح الدمج المجتمعي للمعاق في مجتمعه.

وعن الذي تغير في المجتمع الكويتي منذ خمسينيات القرن الماضي من قبول للمعاق ودمج كامل له فسي المجتمع إلى فصل أو عزل أو على الأقل دمج على استحياء في العصر الحديث، أكدت رئيسة الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم أمل السايير أن الكويت حدث فيها تغييرات كثيرة نتج عنها سلبيات في الكثير من قطاعات الدولة مثل التعليم والصحة غيرهما من القطاعات، مشيرة إلى ان الإشكالية في قضية المعاقين أننا قضينا فترة طويلة نعاني من حالة من حالات القصور في القوانين التي تدعم هذه الفئة، فضلا عن أن نظرة المجتمع للمعاق لا تتمتع بالقبول الكافي، مشددة



هاشم تقي

ذاته ليس كافيا ولكن لا بد من التشخيص الإجرائي، مشددا على أن مشكلة قضية المعاقين في الكويت تكمن في اختزال دعم القضية في الجانب المادي، غياب التشخيص الإجرائي المقتن والمطبق على العينة والبيئة العمرانية وغياب البحث العلمي وهذه العناصر مجتمعة هي التي خلقت مشكلة التعريف.

من يسمع صوت المعاقين في الكويت؟

من جهته، أعرب النائب ماضي الهاجري عن سعادته لوجوده على مائدة النقاش مع نخبة من المختصين والمسؤولين عن الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت، لافتا إلى أن قضية المعاقين تحل مكامنا مرموقا على قمة قائمة اهتماماته ككاتب للامة، نظرا لأنها تخص فئة عزيزة على قلوبنا جميعا، موضحا أن الكويت - بلد الخير - وفرت الكثير من احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن هناك الكثير من القصور في الدعم الحكومي لهذه الفئة، مشيا على أداء النواب السابقين الذين حاولوا جاهدين دعم وخدمة هذه القضية. وكشف الهاجري أنه قد طالب مع مجموعة من النواب بتشكيل لجنة للمعاقين في الجلسة الأولى من جلسات مجلس الأمة الحالي إلا أنه نظرا لكونها جلسة القسم لم يتخذ لهم تشكيل اللجنة وتم تأجيلها لسدور الانعقاد الحالي بعد تشكيل اللجان الدائمة، مشددا على أنه يجب أن نسمع لهذه الفئة وأن نكون لسانا لها لأنها تحتاج كل دعم واهتمام السلطين التنفيذية والتشريعية، مشيرا إلى أنه تمت إعادة تقييم الكثير من الحالات السابقة من المعاقين في الفترة السابقة للقضاء على أي نوع من أنواع التلاعب وتحديد نسب الإعاقة سواء كانت بسيطة أو متوسطة أو شديدة، لافتا إلى أن المرحلة القادمة هي مرحلة عمل فعلي لنواب المجلس الحالي بدور كامل للنواب السابقين، مبينا أنه سيدعم قضية المعاقين بكل قوة وأنه على يقين بأن هذا الدعم يحظى بتوافق نيابي.

التوعية المجتمعية ضرورة للمدج أكد مدير الجمعية الكويتية



سحر الشوا

في البداية أكدت رئيس برنامج المرأة والتنمية الاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سحر الشوا أن الإعاقة إصابة بدنية أو عقلية أو نفسية تسبب ضرا مباشرا يؤثر على نمو الطفل البدني أو العقلي أو كلاهما، وبالتالي تؤثر على تطور نموه التعليمي والتربوي لدرجة تجعل الفرد من ذوي الإعاقة أقل من أقرانه في نفس العمر في الوظائف البدنية أو الإدراك أو كليهما، مشيرة إلى وجود عدد من المعايير العالمية التي تحدد الإعاقة ونسبتها، وهذا جزء بارز من تدخل الأمم المتحدة من خلال مشروعها لصعوبات التعلم والإعاقة والذي بدأ كمشروع للإعاقة التعليمية ثم تطور ليشمل مختلف الإعاقات الأخرى.

إشكالية التعريف وأوضحت الشوا أن من اهتمامات الأمم المتحدة في الكويت أن نقتن قضية معايير الإعاقة من خلال التعاون مع الهيئة العامة لذوي الإعاقة واتفقنا معهم على 6 استشارات عن طريق جلب 6 استشاريين يحدون للمعايير العالمية للإعاقة وبناء عليها نقيم الشخص ونحدد إعاقته ونسبها وأفضل السبل في التعامل معها في الدعم والتأهيل، مشيرة إلى أنه للأسف لم تتحقق من هذه الاستشارات الست غير اثنتين تخص الإعاقات الذهنية والسمعية.

من جهته، أشار رئيس الجمعية الكويتية للدسلسكيا وعضو الهيئة العامة لشؤون الإعاقة محمد القطامي إلى تعدد وتنوع تعريف الدسلسكيا وذلك بسبب عدم معرفة سبب الإصابة، ولذلك يراها العلماء كل من زاويته الخاصة، مؤكدا على وجود تعريف وتوصيف محدد للإعاقات المختلفة من خلال الدستور المعاقين (DSM) (DSM5 - 4)، داعيا مختلف الجهات المعنية إلى ضرورة الرجوع لهذا الدستور الذي يحتوي على جميع التعريفات والتوصيف العلمي المحدد لمختلف الإعاقات.

بدوره، أكد مدير الجمعية الكويتية للمعاقين هاشم تقي على ضرورة استخدام مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة وليس الأشخاص ذوي الاحتياجات



النائب ماضي الهاجري

محاور الندوة

- من يسمع صوت المعاقين في الكويت؟
- التوعية المجتمعية ضرورة للدمج، من يتحمل مسؤولية نشرها وتحديد محتواها؟
- التشخيص ومعايير تحديد الإعاقات.
- الدعم والتأهيل والرعاية.
- الإعاقة وتحديات التعلم المبكر.
- مخاطر اختزال قضية المعاقين في الدعم المادي.
- المناجرون بقضية المعاقين وغياب الإجراء الحاسم.
- متى تتحول مدنا لمن صديقة للمعاق؟
- معاناة أولياء أمور المعاقين وأبرز مطالبهم.
- قانون المعاقين ما له وما عليه.
- التوصيات.

النائب ماضي الهاجري: بالرغم من أن الكويت وفرت الكثير من احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن هناك الكثير من القصور في الدعم الحكومي لهذه الفئة

قضية المعاقين تأتي على رأس أولوياتنا النيابية وطالبت مع مجموعة من النواب بتشكيل لجنة مؤقتة للمعاقين في جلسة القسم

تفاعل بالمرحلة المقبلة.. والنطق السامي في افتتاح دور الانعقاد كان رسالة أثلجت صدور الشعب الكويتي وبعثت الطمأنينة والارتياح في نفوسهم



مداخلة للنائب ماضي الهاجري

هاشم تقي: التوعية تحتاج لتكاتف مجتمعي وتضافر للجهود وعلى وسائل الإعلام الابتعاد عن الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة

ناسف لوجود توجه لبناء مجعنين للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظتي الأحمدى والجهراء بتكلفة 60 مليون دينار والدمج يوفّر على الدولة مبالغ طائلة



(سالم الشمري)

جانب من الندوة ومتابعة من الزميل حسين الرمضان

**محمد القطامي: التشخيص المبكر
للدسليكسيا قبل سن 7 سنوات
يضمن نسبة نجاح أكثر من 80%
أما إذا تأخر التشخيص لما بعد 10
سنوات فتقل النسبة إلى 40%.**



الزميل أسامة دياب مدير الندوة

**د. بدر البراك: الدمج من
القضايا الصعبة التي يجب
التأني فيها لأنه إذا لم يطبق
تطبيقاً صحيحاً فستكون له
تأثيرات سلبية كبيرة**

بكامل نصوصه وتفعيل الاتفاقيات الدولية ضرورة لتغيير واقع المعاقين



هنا الصانع



محمد القطامي



د. بدر البراك



د. جاد البحري

التوصيات

- التنسيق بين الهيئات الخاصة بالمعاقين وتفعيل دور الهيئة العامة لشؤون المعاقين كمظلة تجمع الجميع.
- تطبيق قانون المعاقين بكامل نصوصه وتفعيل الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت في هذا الصدد والتوعية بأهميتها.
- وضع لائحة تفسيرية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة.
- وضع تعريفات إجرائية للأشخاص ذوي الإعاقة ترتبط بمعايير واختبارات تشخيصية مقننة باللغة العربية وتتوافق ومعطيات البيئة الكويتية.
- الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة التشخيص والتدخل العلاجي.
- التعاون مع جمعيات النفع العام ذات العلاقة في تطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وعدم إغفال دور القطاع الخاص.
- تطبيق الدمج وتعميمه في إطار سياسة وروية مجتمعية له.
- زيادة التوعية المجتمعية وتخصيص ميزانيات وخطط مدروسة لها.
- الاهتمام بالجانب الأكاديمي لتخريج الكوادر وتطوير المصادر.
- الاهتمام بكتليات التربية وبرامج تخريج واعاد المعلم وتدريبه.
- إنشاء مركز وطني لتشخيص وعلاج الأشخاص ذوي الإعاقة.
- النظر للشخص ذي الإعاقة على أنه شخص في مجتمع لديه اختلاف وليس مرض.
- إنصاف أبناء الكويتيات.

د. جاد البحري: اختزال دعم قضية المعاقين في الدعم المالي وغياب البحث العلمي والتشخيص الإجرائي المقنن أبرز العقبات التي تواجه القضية



فكرة موسيقية للمعاقين

إشكالية قضية الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت تكمن في سوء تخطيط وليس سوء نية

هنا الصانع: نسعى لتوعية أولياء أمور المعاقين وتغيير اتجاهاتهم ومفاهيمهم عن الأشخاص ذوي الإعاقة مما يساهم في تقبلهم لابن المعاق

آمال السائر: ضرورة الاهتمام بالإعاقات التعليمية وأن توليها الدولة الاهتمام الذي تستحقه مثل الإعاقات الأخرى

نظرة المجتمع للمعاق لا تتمتع بالقبول الكافي والتوعية والتثقيف ضرورة ملحة لتغيير المفاهيم

العالم ينظر لأصحاب الإعاقات التعليمية على أنهم مصدر للحلول الإبداعية لمشاكله المزمنة

ولكن كولية أمر تعاني كثيرا من غياب الرعاية الصحية في ظل عدم وجود مستشفى متخصص للمعاقين، فابننا يرفض أكثر من طبيب مجرد الكشف عليه، لافتة إلى أن معاناة أولياء الأمور كبيرة جدا ويحتاجون لتطوير وتوطين الخدمات الصحية والتعليمية للمعاقين. بالإضافة إلى الإسراع في تطبيق الدمج المجتمعي لهذه الفئة، الاهتمام بالجانب التأهيلي والتوظيفي للمعاق، معربة عن أملها في أن تتعاون الهيئة العامة للمعاقين مع أولياء الأمور وأن تقدم لهم التسهيلات الملائمة وترجمهم من الروتين الخاطئ.

ومن جانبه لخص عميد الشؤون الأكاديمية بالكلية الأسترالية والمدير الفني لمشروع تحديات التعلم المبكر والإعاقة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت د. جاد البحري إشكالية قضية الإعاقة في الكويت في أنها سوء تخطيط وليس سوء نية، فشب معطاهم على مدار أكثر من 30 سنة، مشيراً لتجاوب صانع مع هذه الجهود المشكورة، إلا أنه أغفل دور البحث العلمي وتجاوب مع جمعيات النفع العام بتسهيلات مادية وتخصيص مساحات أرض لها فالحل ليس في الموارد المالية والأراضي فقط، موضحاً أن الهيئة العامة لشؤون المعاقين اعتقدت أن دورها يقتصر على الحفاظ على الأموال ومنحها ومحاربة مدعي الإعاقة وبالتالي غاب دورها في التعريف والتشخيص والبحث العلمي وغاب دورها كمظلة تجمع الجمعيات الأهلية ذات العلاقة والتي تعتبر رائدة في الوطن العربي.

وأعترض مدير الجمعية الكويتية للمعاقين هاشم تقي على كلام د. جاد البحري، موضحاً أنه لا مجال للكلام العاطفي، فما عادت المجتمعات تتحکم فيها العاطفة، لافتاً إلى انتهاء نموذج الصدقة والإحسان فيما يخص قضية الأشخاص ذوي الإعاقة، فهؤلاء الأشخاص يحكمهم قانون واتفاقيات وقعت عليها الكويت وبالتالي فالمسألة تتعلق بحق كفله لهم الدستور التي يحرصون على الدعم المادي والصحي والتوظيفي والتأهيلي والدمج. وأشار تقي إلى أن المرأة المعاقة في الكويت مهضوم حقها، فلا أحد يتكلم بلسانها ولا يدافع عن حقها ويرفع الظلم عنها، لافتاً إلى أن قانون المعاقين شبه متكامل وليس به سلبيات ملحوظة ولكنه يحتاج إلى التطبيق فقط.

ومن جهته أكد النائب ماضي الهاجري أن النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد كان رسالة تلجحت صدور الشعب الكويتي وبعثت الطمانينة والأرتياح في نفوسهم، معرباً عن تفاؤله بالمرحلة القادمة، موضحاً أنه سيبدأ التصاريح جهده بمعاونة إخوانه الشباب لتفعيل هذا القانون، موضحاً أن الفترة السابقة شهدت تعيين أشخاص ممن غير ذوي الاختصاص لتشخيص حالات المعاقين تحت غطاء الترضيات أو الصفقات السياسية، ولكن بعد خطاب صاحب السمو مستوطن المرحلة القادمة مرحلة مشتركة بفضل توجيهات والقيادة الحكيمة لسموه وسيأخذ كل شخص حقه دون فضل أو منة من أحد.

كبيره للدمج. التشخيص ومعايير تحديد الإعاقات

أكدت رئيس برنامج المراهة والتنمية الاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سحر الشوا على أهمية الفرز المبكر للأشخاص ذوي الإعاقة حتى تتمكن من مساعدتهم مبكراً، موضحة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز بصورة كبيرة على أساليب التقييم والتشخيص المبكر باستخدام تكنولوجيا المعلومات لأننا نواجه جيلاً جديداً يتقن هذه الأساليب ويعتبرها لغة عصره، مشيرة إلى أن البرنامج تعاوان مؤخراً مع جمعية الديسليكسيا لإصدار تطبيق المبكر، لافتة إلى أن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت يخدم معظم جمعيات النفع العام العاملة في مجال الإعاقة والهيئة العامة لذوي الإعاقة ووزارة التربية ووزارة الصحة من خلال توفير الاستراتيجيات والدراسات والوسائل التعليمية للطلاب وأولياء الأمور والمعلمين والتشخيص، كاشفة عن تعاون مع مركز تقويم وتعليم الطفل لإيجاد وسيلة تشخيص حديثة تستخدم في مدارس وزارة التربية.

وحول قدرة المعلم الحالي في وزارة التربية أو التعليم الخاص على فرس الطلاب والتشخيص المبكر للحالات الإعاقة التعليمية، أوضحت رئيسة الجمعية الكويتية للإعاقات التعليمية أمل السائر أنه في السابق كانت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والدراسات المهنية المنوطة بتخريج مهنيي التربية الخاصة والمفتوح على أن يكون المعلم قادراً على القيام بهذا الدور، لافتة إلى أن صعوبات التعلم وتشتت الانتباه وفرط النشاط اعتقدت خفية حيث إن هؤلاء الطلاب ذكواهم فوق المتوسط ولكن لديهم صعوبة في التحصيل الدراسي وخلا في الوظائف التنفيذية التي تساعدهم على التركيز والتذكر، معربة عن أسفها لأن المعلمين الموجودين في مدارسنا للإعاقات بشكل عام دون تخصص فلا توجد لدينا جامعات تقدم لنا معلمين متخصصين ولذلك نضطر إلى الاستعانة بالأساتذة الأجانب المتخصصين في مجال صعوبات التعلم وهم نادرين في العالم. وقالت السائر العالم ينظر لأصحاب الإعاقات التعليمية على أنهم مصدر لحلول مشاكل العالم، مثلما كانوا في السابق مصدر الاختراعات التي طورت الإنسانية مثل أديسون وأينشتاين، موضحة أن هذه الفئة أشخاص أذكى ولديهم قدرة عالية على التخيل ولكنهم لا يتعلمون بالطريقة التقليدية ولذلك يتوقع العلماء والدراسات الحديثة أن هذه الفئة وحدها القدرة على تغيير العالم بحلول إبداعية ولذلك علينا ألا ننظر إليهم نظرة دونية، داعياً لضرورة أن نقاش هوم المعاقين بجدية وليس في يوم واحد من العام ولذلك التكاتف أصبح ضرورة من خلال مشروع وطني كبير يعتمد على التخطيط الاستراتيجي والأساليب العلمية القابلة للتطبيق تدعمه

المشاركين في الندوة

- النائب ماضي الهاجري.
- سحر الشوا، رئيس برنامج المراهة والتنمية الاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- د. بدر البراك مدير التعليم في الهيئة العامة لشؤون المعاقين.
- هاشم تقي مدير الجمعية الكويتية للمعاقين.
- د. جاد البحري، عميد الشؤون الأكاديمية بالكلية الأسترالية في الكويت، والمدير الفني لمشروع تحديات التعلم المبكر والإعاقة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت، وخبير مركز تقويم وتعليم الطفل.
- أمال السائر، رئيسة الجمعية الكويتية للإعاقات التعليمية.
- محمد القطامي، رئيس الجمعية الكويتية للدسليكسيا.
- منة الصانع نائب رئيس الجمعية الكويتية لأولياء أمور المعاقين.

على ضرورة توجيه التوعية لتثقيف الناس ودعم قبولهم للشخص ذي الإعاقة من خلال تغيير مفاهيمهم، مشيرة إلى أن الكثير من الأسر تعيش حالة من الرفض وتقبل أن يكون ابنها لديه إعاقة تعليمية بالرغم من أنها قد تكون أخف وطأة من الإعاقة الجسدية أو الذهنية، موضحة أن تأخر الخدمات التي تقدم للمعاق له أسباب كثيرة سياسية واجتماعية فضلاً عن التأثر المباشر بالعالم الخارجي، مخفية على أداء مؤسسات المجتمع المدني والتي اجتهدت لدعم المواطن الكويتي وخدمة الوطن.

ويديرها أكدت نائب رئيس الجمعية الكويتية لأولياء أمور المعاقين هنا الصانع أن الجمعية تعمل كثيراً على توعية أولياء أمور المعاقين وتغيير اتجاهاتهم ومفاهيمهم عن الأشخاص ذوي الإعاقة مما يساعد كثيراً في تقبل الابن المعاق، مشيرة للعدد التوعوي الذي تلعبه الجمعية عن طريق عقد الدورات والندوات والمحاضرات، إلا أن التوعية في هذا الجانب تظل توعية مجتمعية ومسؤولية مشتركة يجب أن يشارك فيها الجميع وخصوصاً وزارتي التربية والإعلام ومختلف وسائل الإعلام، موضحة أنها تؤيد الدمج من مرحلة مبكرة منذ رياض الأطفال حتى يؤتي ثماره.

أما مدير التعليم في الهيئة العامة لشؤون المعاقين د. بدر البراك فأكد أن الدمج من القضايا الصعبة التي يجب التأني فيها لأنه إذا لم يطبق تطبيقاً صحيحاً فسيكون له تأثير سلبي في المعاق والمحيطين به، فنجده أنه بدلاً من أن يكون خطوة إلى الأمام سيكون خطواتين إلى الخلف، مشيراً إلى تجربة وزارة التربية في تطبيق الدمج على متلاممة الداون وبطني التعلم في عام 1995، لافتاً إلى أن الدمج يحتاج إلى تضافر الجهود بحيث لا تتأثر خطط الدمج بتغير وزير أو مسؤول، داعياً وزارة التربية لاستحداث إدارة عامة للدمج تتبع الوكيل المساعد للتعليم الإداري تضع هذه السياسات.

ولفت البراك إلى أننا نحتاج إلى الماني المتخصصة للمعاقين، والتي نكرها الأستاذ هاشم تقي، في الأحمدي والجهراء، موضحة أنها ليست أماكن لعزل المعاق ولكنها مخصصة لأصحاب الإعاقة الشديدة حيث إن هذه الفئة ليس من السهل دمجها في المجتمع، داعياً إلى ضرورة اتباع سياسة التدرج في الدمج نبدأ ببطني التعلم، ثم أصحاب الإعاقة البسيطة والمتوسطة، أما أصحاب الإعاقة الشديدة فسيبدأ دمجهم بعد أن تكون لدينا استراتيجية وسياسة واضحة.

من جهته، شدد النائب ماضي الهاجري على ضرورة أن تجعل وسائل الإعلام المختلفة سواء الحكومية أو الخاصة قضية التوعية كأولوية لها بطرق إبداعية بعيدة عن النمطية والطرق التقليدية بحيث تستطيع جذب أكبر عدد من الناس، لافتاً إلى أهمية استغلال مواقع التواصل الاجتماعي والتي تعتبر الأماكن الأكثر رواجاً في أوساط الشباب، داعياً المعلمين في مجال العمل التطوعي إلى تحديد أهدافهم